

استخدام أسلوب التحليل العاملي في تحديد العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية

Using factor analysis method in identifying factors affecting risk management in insurance industry.

حسناوي مريم¹ * حساني حسين²

HASNAOUI Meriem¹ * HASSANI Hocine²

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر - m.hasnaoui@univhb-chlef.dz

² جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/05/24؛ تاريخ القبول: 2019/03/06

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في إدارة مخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين، وقد اعتمد الباحثان في تحقيق ذلك على استخدام أسلوب التحليل العاملي نظرا لقدرته الإحصائية في تلخيص أهم العوامل المؤثرة على المتغير محل الدراسة، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج لعل أهمها، أن تؤكد شركات التأمين من قدرتها على تحمل المخاطر المراد الاكتتاب فيها تعتبر الخطوة الأساسية قبل مباشرة عملية الاكتتاب وضرورة المراجعة المستمرة للسياسة الاكتتابية وتقييم أدائها، وكذا أهمية تبني الشركات لخطط استثمارية تتمشى وأهداف الشركة وتطويرها، وقد أوصى الباحثان بضرورة ترشيد عمليات الاكتتاب، والانتقاء الجيد للأخطار المكتتب فيها وإعادة النظر في السياسات المتبعة حاليا.

* المؤلف المرسل: حسناوي مريم، البريد الإلكتروني: m.hasnaoui@univhb-chlef.dz

*Corresponding author: HASNAOUI Meriem, e-mail: m.hasnaoui@univhb-chlef.dz

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، أسلوب التحليل العامل، الصناعة التأمينية

Abstract:

The study aims to identify the main factors influencing the solvency risk management in insurance companies, using factor analysis method to extract such factors, Results indicated that Insurance companies should ensure their ability to take risks they want to subscribe is the basic step immediately before subscription, the necessity for continuous revision of underwriting policy and evaluation of its performance, As well as the importance of adopting investment plans that serve the company's objectives and development, Our main recommendation is to rationalize underwriting operations, good selection of subscribed risks and revision of existing policies.

Keywords: Risk Management, Factor Analysis Method, Insurance Industry.

Jel Classification : G32, C61, G22.

المقدمة:

تواجه شركات التأمين في كثير من الأحيان أخطار تفوق قدرتها الاستيعابية، وقد تؤدي إلى وقف نشاطها وعدم استمراره إلا أن الشركة لا تستطيع رفض إجراء التأمين على هذه الأخطار بغرض تدعيم مركزها المالي والمحافظة على مكانتها في سوق التأمين، ولكي تتمكن شركات التأمين من الاضطلاع بمهامها وتوفير تغطية تأمينية شاملة وجب عليها بناء استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر تمكثها من اكتساب طاقة اكتتابية مهما تعددت المخاطر ومهما كان حجمها بما يتماشى مع الأهداف العامة للشركة، وإذا أخذنا تكلفة الفرصة الضائعة بعين الاعتبار، فإنه ليس من الممكن القضاء على جميع الخسائر التي تعترض الشركة، ومن أجل حماية هذه الشركات من خطر الإفلاس وحماية مصالح حاملي وثائق التأمين أصبح لزاما على شركات التأمين تبني سياسات اكتتابية ناجحة تعتمد على الفحص والاختيار الجيد للأخطار المزمع التأمين عليها وخبرة وكفاءة القائمين بعمليات الاكتتاب في ضوء الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها، وتبنيها لسياسات

استثمارية ناجحة والتي تعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى تحسن المركز المالي للشركة، وبالتالي قدرتها على الاستمرار بنجاح في مزاولة نشاطها وسداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها، وعدم المجازفة بأموال حملة الوثائق في استثمارات غير مضمونة.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية التعرف على أهم العوامل المؤثرة على إدارة مخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين، وكذا أهمية إدارة المخاطر في حماية شركات التأمين واستمرارها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها والمساهمة في تحقيق أهدافها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية، من خلال إجراء دراسة ميدانية للتعرف على مدى تأثير مخاطر الاكتتاب والاستثمار في إدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية.

إشكالية الدراسة:

ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها هي: ما هي العوامل المؤثرة على إدارة مخاطر الصناعة التأمينية؟

فرضيات الدراسة: حيث سيتم اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضيتين التاليتين:

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر الاكتتاب على إدارة مخاطر الصناعة التأمينية.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر الاستثمار على إدارة مخاطر الصناعة التأمينية.

الدراسات السابقة:

- دراسة مروة سعيد عبد الله أحمد درويش، "تقييم المحفظة الكلية (اكتتاب واستثمار) لشركة التأمين بالتطبيق على إحدى شركات التأمين المصرية -دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2006.

هدفت الدراسة إلى تقييم المحفظة الكلية لشركة التأمين (اكتتاب واستثمار) بما يمكن الشركة من إعادة النظر في سياستي الاكتتاب والاستثمار لمعرفة أوجه القصور وعلاجها حتى يمكن تحسين مستوى أداء الشركة، ومن ثم تعظيم العائد المتوقع لشركة التأمين، وقد توصلت الباحثة إلى ضرورة ترشيد عمليات الاكتتاب والانتقاء الجيد للأخطار المكتتب فيها بكافة الفروع، وإعادة النظر في السياسات المتبعة حالياً، ومراعاة اتجاه معدلات العائد على الاستثمار في الأوجه الاستثمارية المختلفة، والاتجاه المتوقع لها مستقبلاً عند تحديد نسب الاستثمار في كل وجه استثماري مع الالتزام بالقيود والقواعد المنصوص عليها في قانون الإشراف والرقابة على التأمين.

- دراسة عيد أحمد أبوبكر، "استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة الأخطار المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية: بالتطبيق على التأمينات العامة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003.

ركّزت الدراسة على تحليل وقياس وإدارة مخاطر الاكتتاب والاستثمار، باعتبارهما أهم المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين، من خلال النظر في أسباب تعرّض شركات التأمين لهذه المخاطر وتحديد الأساليب المناسبة لإدارتها، وقد أوصى الباحث بضرورة استخدام أكثر من أسلوب لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين، وكذا تطوير السياسات الاكتتابية والاستثمارية بصفة دائمة بما يحقق أهداف الشركة.

- دراسة لفتاحة سعاد، إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2- دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين (SAA)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف 1، 2014/2015

هدفت الدراسة إلى تحليل ودراسة كيفية إدارة المخاطر الاستثمارية على مستوى شركات التأمين، خاصة في ظل الأنظمة التي تناولت الملاءة المالية لهذه الشركات والمخاطر المرتبطة بها، والتي نجد على رأسها نظام الملاءة 2 للاتحاد الأوروبي باعتباره أحد الأنظمة التي تركز على ملاءة شركات التأمين من خلال المخاطر التي تواجه هذه الشركات بما فيها مخاطر الاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من مبدأ الشخص الحريص، القيمة العادلة، التنوع، المشتقات المالية، الشفافية والإفصاح ورأس المال

الإضافي المقابل لمستويات تركيز خطر كل أداة استثمارية، تعتبر أهم ما تضمنته الملاءة 2 من معايير فيما يخص إدارة مخاطر الاستثمار.

الإطار النظري:

تعتبر عملية الاكتتاب بوابة الأمان الرئيسية في شركات التأمين، مما يستوجب على هذه الشركات وضع دليل مثالي لحدود هذه العملية، حيث تعتبر عملية فحص واختيار الأخطار عملية جوهرية يتوقف عليها نجاح الشركة، وإذا لم تتم على الوجه الملائم قد تتعرض الشركة إلى الإفلاس

1. العوامل التي تؤثر على عملية الاكتتاب:

تسعى شركات التأمين إلى زيادة حجم الأقساط وزيادة الأرباح المحققة وزيادة حصتها السوقية من خلال تبنيها لسياسة اكتتابية ناجحة تترجم أهداف الشركة إلى مجموعة من القواعد والإجراءات يتم اعتمادها عند اتخاذ القرارات الاكتتابية، وتوجد مجموعة من العوامل والاعتبارات التي تؤثر في عمليات الاكتتاب، وتتمثل هذه العوامل في الآتي:⁽¹⁾

- كفاية السعر والاكتتاب: إن للسعر الذي تضعه شركة التأمين لنوع معين من التأمين أثرا كبيرا على عملية الاكتتاب، فإذا كان السعر مناسباً لنوع معين من التأمين سيكون المؤمنون على استعداد لقبول أكبر حجم ممكن من هذا النوع من التأمين ولكن إذا كان السعر غير مناسب يتبع المكتب سياسة متحفظة في قبول التأمين المطلوب، وإذا كان الخطر المعنوي مبالغاً فيه فلا يقبل التأمين بأي سعر. وتوجد علاقة حرجية بين الأسعار الكافية وأرباح أو خسائر الاكتتاب في دورات الاكتتاب المتكررة في أنواع معينة من التأمين مثل تأمين المسؤولية العامة، فإذا كانت الأسعار كافية سوف ترتفع أرباح

(1) - راجع في ذلك:

- زيد منير عبوي، "إدارة التأمين و المخاطر"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 71-72.

- جورج ريجدا، تعريب ومراجعة: محمد توفيق البلقيني وإبراهيم محمد مهدي، "مبادئ إدارة الخطر والتأمين"، دارالمرخ، المملكة العربية السعودية، ص 802.

الاكتتاب وسيكون الاكتتاب أكثر تحررا. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت الأسعار غير كافية فسوف تحدث خسائر الاكتتاب، وسيصبح الاكتتاب مقيدا بشكل كبير.

- إعادة التأمين والاكتتاب: إن التسهيلات التي يمنحها معيدو التأمين تؤثر على عملية الاكتتاب، فإذا كانت التسهيلات غير مقيدة إلى حد كبير فقد يؤدي ذلك إلى سياسة اكتتاب أكثر تحررا. وإذا فرض معيدو التأمين قيودا كثيرة على شركات التأمين فيما يتعلق بإعادة التأمين تصبح سياسة الاكتتاب أكثر تقيدا.

- الاكتتاب وتجديد وثائق التأمين: إن وثائق التأمين على الحياة لا يمكن إلغاؤها، ولذلك تتم عملية الاكتتاب مرة واحدة عند بداية التأمين. وأما وثائق التأمين على الممتلكات والمسؤولية فهي وثائق سنوية في معظمها، ويمكن إلغاؤها أو عدم تجديدها. فإذا كانت نتائج عمليات التأمين غير مربحة أو غير مناسبة لشركة التأمين تقوم الشركة بإلغاء وثائق التأمين التي ينتج عنها خسائر أو تقوم بعدم تجديدها أو برفع الأسعار، أي أن المجال مفتوح لشركة التأمين بإعادة عملية الاكتتاب على عكس تأمين الحياة.

2. تحليل مخاطر الاكتتاب:

تنشأ مخاطر الاكتتاب من طبيعة عقد التأمين حيث توصف مخاطر التأمين بأنها مخاطر متقلبة وغير متوقعة من حيث إمكانية وقوع الحدث المؤمن عليه وعدم التأكد من مبلغ الإيداع المتعلق بذلك الحدث، وتشمل مصادر هذه المخاطر الافتراضات المستخدمة في التسعير أو القياس والتي يتضح لاحقا ومن واقع الخبرة بأنها غير صحيحة.⁽²⁾

وقد عرفت هيئة الخدمات المالية البريطانية (FSA) خطر الاكتتاب بالخطر الذي يحدث عندما يكون متوسط قيمة المطالبات الفعلية مختلف عن القيمة المتوقعة، وتسعى شركات التأمين إلى تخفيض خطر الاكتتاب من خلال بيع عدد كبير جدا من وثائق التأمين وتقديم أنواع مختلفة من المنتجات التأمينية في مناطق جغرافية مختلفة،

(2) - رأفت يوسف موسى حماد، "مدى كفاءة نموذج هامش الملاءة في التنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة، جامعة جدارا، الأردن، 2015، ص 78.

خاصة وأن انخفاض خطر الاكتتاب يخفض رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر الاكتتاب، ولذلك يمكن القول بأن نجاح شركات التأمين يتوقف إلى حد كبير على نجاح إدارة الاكتتاب في أداء مهامها.⁽³⁾

وينقسم خطر الاكتتاب بدوره إلى:⁽⁴⁾

- خطر الاكتتاب الصافي:

يرتبط هذا الخطر بالتقلبات العشوائية للكوارث سواء في قيمتها أو في تواترها، فإما يكون للمؤمن أقساط قليلة مقابل أخطار محققة، وإما تكون قيمة هذه الكوارث أكبر مما هو متوقع، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

عدم التقدير الجيد: يتعلق بتقدير الكوارث القائم على المعرفة الصحيحة لتوزيع الكوارث، أو كون أن الافتراضات القائم عليها خاطئة ويرجع ذلك إلى عدم اختيار الأخطار المؤمن عليها بشكل صحيح ونقص الخبرة فيما يتعلق بأخطار التأمين الجديدة، ويمكن التقليل من هذه المخاطر إلى حد ما عن طريق تنوع أخطار التأمين المكتتبه.

الانحرافات العشوائية: ينتج انحراف توقعات الخسائر عن الزيادة العشوائية في تواتر أو حجم الكوارث، ويرجع ذلك إلى أن بعض الأخطار تحدث كوارث مضاعفة (خلال مدة التأمين يتحقق الخطر أكثر من مرة) أو أن تتسبب في كوارث أخرى (مثل حادث الحريق الذي يمتد إلى الجيران).

وللتحكم في مثل هذه المخاطر ينبغي تجميع الأخطار المتجانسة والمستقلة في محفظة واحدة، ثم تحديد عدد الأخطار المحققة وتوزيعها وحساب قيمة الخسارة القصوى المحتملة.

- خطر التغير: ويتعلق بتقلب الخسائر المتوقعة الناتجة عن عدم القدرة على التنبؤ

(3) - المرجع نفسه، ص 78.

(4) - هدى بن محمد، "تحليل ملاءة و مردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة قسنطينة، 2004/2005، ص ص، 66-67.

بالتغيرات في عوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر فيه، (مثلا تغير القوانين، تغير التكنولوجيا، تغيرات سياسية واجتماعية وديمغرافية، عوامل طبيعية مثل تغيرات في الطقس والمناخ)، وتبقى سياسة تنوع الأخطار المكتتبه وتطبيق برنامج إعادة التأمين المناسب السبيل للتقليل من هذا الخطر.

- خطر التخصيص: هو الخطر الذي تكون فيه المخصصات التقنية غير كافية لتغطية الالتزامات، وينتج عن وجود خلل في إجراءات التخصيص.

- خطر تسيير الاكتتاب:

ينتج هذا الخطر عن عدم الاختيار الصحيح للأخطار المكتتبه أو شروط الاكتتاب المناسبة أو تحديد التسعير الصحيح للأخطار، وحتى نقلل من هذا الخطر يجب على مسير الاكتتاب أن ينتقي الخطر المكتتب بما يتوافق وقدرة وطبيعة وهدف عمل المؤمن، كما ينبغي على مسير الاكتتاب أن يكون على قدر من الخبرة والممارسة اللازمة لتحديد شروط الاكتتاب والتفاوض مع المؤمن لهم وتسيير الاكتتاب بشكل عام، كما يجب أن تكون تسعيرة الخطر مناسبة لتغطية الأخطار المكتتبه.

3. العوامل المؤثرة في السياسة الاستثمارية لشركات التأمين:

يلعب النشاط الاستثماري دورا هاما في شركات التأمين، ويحتل المرتبة الثانية في النشاط بعد العملية التأمينية، ففي عام 2001، بلغ إجمالي التوظيفات المالية الدولية العائدة لشركات التأمين وإعادة التأمين حوالي 11.5 تريليون دولار، ومع نهاية عام 2004 قدرت شركة Swiss Re أن حجم استثمارات المؤمنين ومعيدي التأمين في العالم وصل إلى 16 تريليون دولار. وهناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤثر في طبيعة القرار الاستثماري في شركات التأمين، ويمكن تقسيم هذه العوامل كما يلي:⁽⁵⁾

- الهيكل المالي لشركة التأمين:

(5)- إبراهيم محمد مرجان، شوقي سيف النصر سيد، "نموذج كمي لقياس الخطر في محافظ استثمارات التأمينات العامة- دراسة تطبيقية مقارنة على السوق المصري"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة أسيوط، ديسمبر 1990، ص 395.

يقصد بالهيكل المالي النسبة بين حجم أموال المساهمين أو ملاك المشروع وحجم أموال حملة الوثائق، خاصة وأن الغالبية العظمى للهيكل المالية لشركات التأمين تتكون من أموال حملة الوثائق، ويلي ذلك توزيع الهيكل على كل من تأمينات الحياة والتأمينات العامة حيث تختلف طبيعة التزامات وثائق تأمينات الحياة عن التزامات وثائق التأمينات العامة.

- طبيعة التزامات الشركة:

لابد من تصنيف التزامات شركة التأمين اتجاه حملة الوثائق (أصحاب النصيب الأكبر من الأموال) من حيث التزامات طويلة ومتنوعة وقصيرة الأجل.

- منافسة الشركات المالية الأخرى والاستثمارات المتاحة:

تتنافس شركات التأمين مع الشركات المالية الأخرى، وخاصة في بعض أوجه الاستثمار العقاري والاستثمار في الأوراق المالية المتاحة، ولابد من دراسة هذه الأوجه المتاحة في السوق من ناحية العائد والمخاطرة، بما لا يؤثر على طبيعة أموال شركات التأمين. وتنفرد شركات التأمين ببعض أوجه استثمار خاصة مثل الاستثمار في القروض بضمان وثائق التأمين على الحياة⁽⁶⁾.

- القوانين واللوائح المنظمة لاستثمارات شركات التأمين:

تنظم القوانين واللوائح في العديد من الدول عملية الاستثمار في شركات التأمين، من حيث تحديد القنوات الاستثمارية، ونسب الاستثمار المسموح بها في كل قناة، بما يضمن المحافظة على الأموال التي يتم استثمارها، وبما يبعدها عن عمليات المضاربة، على اعتبار أن الجانب الأكبر من هذه الأموال ملكا لحملة الوثائق، هذا بالإضافة إلى ضمان مشاركة تلك الاستثمارات في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع⁽⁷⁾.

(6) - أسيل جميل قزعاط، "تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين واستثماراته في فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 32.
(7) - أسامة ربيع أمين سليمان، "ترشيد القرارات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية باستخدام نموذج برمجة الأهداف التتابعية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2002، ص 6.

- التضخم:

يؤثر التضخم على السياسة الاستثمارية لشركة التأمين، وخاصة في الالتزامات الطويلة والمتوسطة الأجل. وعموماً الالتزامات التي تطالب فيها شركات التأمين في سداد القيمة الحقيقية خاصة في التأمينات العامة في حالة الإحلال والاستبدال والإصلاح، وعلى واضعي السياسة الاستثمارية لشركات التأمين أخذ معدلات التضخم السائد في السوق في الاعتبار عند تحديد المحفظة المثلى لاستثمار أموال شركات التأمين.⁽⁸⁾

4. تحليل مخاطر الاستثمار في الصناعة التأمينية:

يمكن تعريف مخاطر الاستثمار بأنها التقلبات التي قد تحدث في العائد المتوقع من استثمار ما،⁽⁹⁾ أو احتمال انحراف العائد الفعلي للاستثمار عن العائد المتوقع.⁽¹⁰⁾ أو هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي لمشروع معين عن تدفق نقدي مقدر أو متوقع،⁽¹¹⁾ كما يمكن تعريفها أيضاً بأنها "تذبذب العائد على الاستثمار حول القيمة المتوقعة له"،⁽¹²⁾ وترجع التقلبات في العائد إلى مصدرين أساسيين من المخاطر، هما:

أولاً: المخاطر المنتظمة

وهي عبارة عن ذلك الجزء من مخاطر الاستثمار الكلية، التي لها صفة العموم، ويطلق عليها أيضاً المخاطر السوقية وتحدث هذه المخاطر عندما تكون قيمة الأصل متغيرة بالارتباط مع عوامل نظامية (التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية)⁽¹³⁾

(8) - ابراهيم محمد مرجان، شوقي سيف النصر سيد، مرجع سبق ذكره، ص 395.

(9) - ابراهيم محمد مرجان، شوقي سيف النصر سيد، مرجع سبق ذكره، ص 404.

(10) - بوشلوش سعاد، "إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين وإجراءات الرقابة عليها دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المنظمات، جامعة امحمد بوقرة- بومرداس، 2015/2014، ص 115.

(11) - أحمد فهد أبو القمصان، "التحوط من مخاطر الاستثمار"، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 22، العدد 3، مصر، 2004، ص 105.

(12) - Hirt, Geoffrey A., et.al. **Fundamentals of investment management**. Third-Edition, Irwin, 1990, p 642.

(13) - منير ابراهيم هندي، "أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية- الأسهم والسندات". دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص 229.

والتي تعتبر في أغلب الأحيان غير قابلة للتنوع ولا يمكن تجنبها. فالمؤسسات تأخذ على عاتقها هذا النوع من المخاطرة كلما كانت الأصول المملوكة أو الحقوق المصدرة قابلة للتغير في القيمة كنتيجة للشروط الاقتصادية الواسعة.⁽¹⁴⁾

ثانياً: المخاطر غير المنتظمة

ويقصد بها المخاطر الداخلية، وتتعلق بالأداة الاستثمارية ذاتها، وقد ترجع إلى المقدرة المالية والكفاءة الإدارية للشركة وأي أخطار طارئة من شأنها التأثير زيادة وهبوطاً في العائد على الاستثمار، ويتمكن المستثمر من تخفيض أو تجنب هذه المخاطر بتنوع مكونات المحفظة الاستثمارية.

الإطار التطبيقي:

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتشكل مجتمع الدراسة من مجموعة المدراء العاملين والمدراء الماليين والمدققين الداخليين العاملين على مستوى المديرية العامة لمختلف شركات التأمين، حيث تم تحديد عينة عشوائية من هذا المجتمع لتوزع عليها الاستبانة التي وصلت 125 استبانة على أفراد العينة منها 100 استبانة مباشرة و25 استبانة عن طريق البريد الإلكتروني. تم استرداد 115 استبانة بنسبة 92% من الاستبانة التي تم توزيعها واستبعدنا غير الصالحة منها للدراسة، وبذلك يكون عدد الاستبانة الخاضعة للدراسة 88 استبانة، ونشير هنا إلى أن الاستبانة غير الصالحة للتحليل كانت خالية من الإجابات لدى مراجعتها، كما أن المبحوث كان يجيب بأكثر من إجابة على الأسئلة المطروحة.

2. الأسلوب الإحصائي المستخدم:

التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد:

الهدف من هذا الاختبار تحديد أهم العوامل المؤثرة في إدارة مخاطر الصناعة

(14) - عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، ورقة مقدمة إلى المنتدى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر، 2009، ص7.

التأمينية في الجزائر، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بدلالة العوامل تسمى العوامل المشتركة، وهذه العوامل غير مشاهدة ولكنها تهدف إلى توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات عن طريق تخفيض عدد المتغيرات المستقلة إلى مجموعة من العوامل بحيث يرتبط كل متغير من المتغيرات بهذا العامل.⁽¹⁵⁾

(15) - أحمد محمد فرحان محمد، خالد عبد العزيز السهلاوي، "استخدام أسلوب التحليل العاملي في تحديد العوامل المؤثرة على الفائض التأميني بالتطبيق على شركات التأمين التعاوني بالملكة العربية السعودية"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 02، جامعة الشلف، 2017.

الملحق رقم (01)

الاحتمال	الاحصائية	المحور الثاني/ إدارة مخاطر الاستثمار	الاحتمال	الاحصائية	المحور الأول/ إدارة مخاطر الاكتتاب
.000	.844	توجد لدى شركة التأمين سياسات أو خطط استثمارية واضحة.	.830	.000	تعتمد عملية الاكتتاب عند وضع السعر على البيانات الاكتوارية.
.000	.812	تعمل الشركة على متابعة و تطوير هذه السياسات باستمرار.	.813	.000	تقوم الشركة بدراسة وافية عن المخاطر التي يتم الاكتتاب فيها.
.000	.857	تستعين الشركة بجهات مختصة في وضع خططها الاستثمارية.	.766	.000	تقوم الشركة بتحديد الحد الأقصى للأخطار التي تنوي الشركة قبولها.
.000	.858	تقوم الشركة بالتعرف على عوامل الخطر المالية والاكتوارية، وإدراجها عند رسم سياسات الاستثمار.	.854	.000	يتم التعرف على عوامل الخطر المالية والاكتوارية، و إدراجها عند رسم سياسات التسعير و تطوير المنتجات.
.000	.859	تعتمد الشركة على النماذج الكمية لقياس الخطر في محافظ الاستثمارات.	.851	.000	تتوفر لدى موظفي الاكتتاب الاحترافية و الخبرة في تحليل الأخطار.
.000	.860	تعتمد الشركة على النماذج الكمية لدراسة عوائد الاستثمارات المختلفة.	.871	.000	تقبل الشركة الأخطار التي تقع في منطقة معينة (محددة) دون غيرها.
.000	.845	تدخل هيئات الإشراف و الرقابة بوضع قيود و ضمانات كافية لحماية أموال حملة الوثائق.	.784	.000	توفر الشركة التدريب المستمر للأطراف ذات العلاقة بعملية الاكتتاب.
.000	.856	تعمل الشركة حسب نسب توظيف الأموال المنصوص عليها في قانون التأمينات، القرار رقم 2 الصادر في 2 أكتوبر 1996 المعدل و المتمم.	.845	.000	تعتمد الشركة على المراجعة المستمرة للسياسة الاكتتابية و تقييم أداؤها من فترة لأخرى.

=

9	0.837	0.000	تقوم الشركة بتقييم أداء استثماراتها من فترة لأخرى.	0.802	0.000
10	0.672	0.000	تتأكد الشركة من قدرتها على تحمل المخاطر المراد الاكتتاب فيها.	0.855	0.000
11	0.814	0.000	تبنى الشركة خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر.	0.858	0.000
12	0.892	0.000	تعتمد الشركة طرق تسويق متطورة لعرض منتجاتها.	0.864	0.000
13	0.873	0.000	لدى الشركة موقع إلكتروني يقدم شرح مفصل عن منتجاتها.	0.882	0.000
14	0.803	0.000	تقوم الشركة بفحص الأخطار و التأكد من وجود وسائل للوقاية من الأخطار المكتتبه.	0.873	0.000
15	0.898	0.000	تأخذ الشركة في عين الاعتبار عوائد الاستثمارات بشكل مباشر في تحديد سعر القسط التأميني.	0.830	0.000
16	0.884	0.000	تحصل الشركة على موافقة مسبقة من قبل هيئات الإشراف و الرقابة على معدلات الأقساط التي ستعمل بها.	0.876	0.000
17	0.804	0.000	تركز الإدارة العليا على أهمية التنسيق و التعاون بين إدارة الاكتتاب و الإدارات الأخرى.	0.826	0.000
18	0.840	0.000	تقدم الشركة تقارير و أرقام عن أعمال الاكتتاب في مختلف الفروع و التغير في حجم و قيمة الأصول لجهات الرقابة و الإشراف.	0.800	0.000
19	0.790	0.000	تقوم الشركة بمقارنة النتائج المحققة بالخطط الموضوعة مسبقا لمعرفة درجة تحقيقها.		

اختبار صلاحية البيانات للدراسة الإحصائية:

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام الاختبار المعلمي jarque- Berra حيث تبين أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن احتمال إحصائية jarque- Berra لكلا المحورين بالنسبة لجميع الفقرات أكبر من 0.05، والنتائج موضحة في الملحق رقم 01.

مقياس ملاءمة البيانات KMO:

يشير هذا المقياس إلى مدى ملاءمة البيانات للتحليل العاملي وكلما كانت قيمته أكبر من (0.5) دل ذلك على كفاية حجم العينة.

- يتضح من خلال الجدول أن قيمة مقياس KMO للمحور الأول تساوي 0.834 وهي أكبر من 0.5، كما أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار Bartlett تساوي 0.000 وهذا يؤكد على وجود علاقة دالة إحصائية، وبذلك يمكن إجراء التحليل العاملي.

- يتضح من خلال الجدول أن قيمة مقياس KMO للمحور الثاني تساوي 0.791 وهي أكبر من 0.5، كما أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار Bartlett تساوي 0.000 وهذا يؤكد على وجود علاقة دالة إحصائية، وبذلك يمكن إجراء التحليل العاملي.

جدول رقم (01): KMO and Bartlett's Test

Indice KMO et test de Bartlett			
		المحور الأول	المحور الثاني
Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		0.834	0.791
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	701.588	607.883
	Ddl	171	153
	Signification de Bartlett	0.000	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

تحليل الاشتراكات:

يمثل الاشتراك نسبة تباين المتغير التي يمكن تفسيرها بالعوامل المستخرجة، ويلاحظ من خلال الجدول أن:

- قيم الاشتراكات في المحور الأول تتراوح بين 0.554 و0.729، فمثلا تفسر النسبة 0.697 للمتغير الأول (تعتمد عملية الاكتتاب عند وضع السعر على البيانات الاكتوارية) أن العوامل المستخدمة تفسر ما مقداره 69.7% من هذا المتغير.

- أما في المحور الثاني تتراوح بين 0.454 و0.800، فمثلا تفسر النسبة 0.729 للمتغير الأول (توجد لدى شركة التأمين سياسات أو خطط استثمارية واضحة) أن العوامل المستخدمة تفسر ما مقداره 72.9% من هذا المتغير.

جدول رقم (02): تحليل الاشتراكات

Qualité de représentation			
		المحور الأول	المحور الثاني
	Initial	Extraction	Extraction
Q1	1.000	.6970	.7290
Q2	1.000	.7600	.6820
Q3	1.000	.7290	.5660
Q4	1.000	.7060	.6490
Q5	1.000	.5470	.6730
Q6	1.000	.6380	.6280
Q7	1.000	.5860	.4540
Q8	1.000	.6110	.6650
Q9	1.000	.6150	.6160
Q10	1.000	.6690	.6220
Q11	1.000	.5540	.6660
Q12	1.000	.6860	.5640
Q13	1.000	.6640	.8000
Q14	1.000	.6550	.7710
Q15	1.000	.5570	.7490

Q16	1.000	.7950	.6730
Q17	1.000	.5850	.5460
Q18	1.000	.6000	.6840
Q19	1.000	.6820	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

تحليل التباين المفسر:

المحور الأول:

يلاحظ من خلال الجدول أنه تم استخراج خمسة (5) عوامل أساسية وهي العوامل التي تتجاوز قيمتها الذاتية قيمة الواحد (1) ، بحيث تبلغ نسبة التباين الذي تفسره هذه العوامل 64.936%، ويفسر كل عامل منفردا كالتالي:

- العامل الأول: قيمته الذاتية 3.343 وبالتالي يفسر ما نسبته
(%17.594=19/3.343)

- العامل الثاني: قيمته الذاتية 3.201 وبالتالي يفسر ما نسبته
(%16.847=19/3.201)

- العامل الثالث: قيمته الذاتية 2.813 وبالتالي يفسر ما نسبته
(%14.808=19/2.813)

- العامل الرابع: قيمته الذاتية 1.741 وبالتالي يفسر ما نسبته
(%9.163=19/1.741)

- العامل الخامس: قيمته الذاتية 1.240 وبالتالي يفسر ما نسبته
(%6.524=19/1.240)

جدول رقم (03): تحليل التباين المفسر للمحور الأول

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	6.608	34.781	34.781	6.608	34.781	34.781	3.343	17.594	17.594
2	1.980	10.424	45.205	1.980	10.424	45.205	3.201	16.847	34.441
3	1.413	7.438	52.643	1.413	7.438	52.643	2.813	14.808	49.249
4	1.245	6.555	59.198	1.245	6.555	59.198	1.741	9.163	58.411
5	1.090	5.738	64.936	1.090	5.738	64.936	1.240	6.524	64.936
6	.942	4.959	69.895						
7	.823	4.331	74.225						
8	.743	3.909	78.134						
9	.591	3.110	81.244						
10	.583	3.067	84.311						
11	.468	2.463	86.774						
12	.443	2.334	89.108						
13	.406	2.137	91.245						
14	.385	2.025	93.269						
15	.357	1.881	95.151						
16	.293	1.543	96.694						
17	.241	1.268	97.963						
18	.200	1.053	99.016						
19	.187	.984	100.000						
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.									

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

المحور الثاني:

تم استخراج خمسة (5) عوامل أساسية وهي العوامل التي تتجاوز قيمتها الذاتية قيمة الواحد (1)، بحيث تبلغ نسبة التباين الذي تفسره هذه العوامل 65.207 %، و يفسرها كل عامل منفردا كالتالي:

- العامل الأول: قيمته الذاتية 3.847 وبالتالي يفسر ما نسبته $(21.374=18/3.847)\%$
- العامل الثاني: قيمته الذاتية 2.865 وبالتالي يفسر ما نسبته $(15.917=18/2.865)\%$
- العامل الثالث: قيمته الذاتية 2.071 وبالتالي يفسر ما نسبته $(11.504=18/2.071)\%$
- العامل الرابع: قيمته الذاتية 1.537 وبالتالي يفسر ما نسبته $(8.537=18/1.537)\%$
- العامل الخامس: قيمته الذاتية 1.418 وبالتالي يفسر ما نسبته $(7.876=18/1.418)\%$

جدول رقم (04): تحليل التباين المفسر للمحور الثاني

Variance totale expliquée									
Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	5.758	31.992	31.992	5.758	31.992	31.992	3.847	21.374	21.374
2	2.126	11.811	43.802	2.126	11.811	43.802	2.865	15.917	37.290
3	1.531	8.507	52.309	1.531	8.507	52.309	2.071	11.504	48.794
4	1.227	6.815	59.124	1.227	6.815	59.124	1.537	8.537	57.332
5	1.095	6.083	65.207	1.095	6.083	65.207	1.418	7.876	65.207
6	.839	4.659	69.867						
7	.749	4.159	74.025						
8	.691	3.840	77.866						
9	.667	3.708	81.574						
10	.562	3.120	84.693						
11	.500	2.780	87.474						
12	.451	2.506	89.980						
13	.421	2.340	92.319						
14	.382	2.124	94.444						

15	.327	1.817	96.260						
16	.296	1.642	97.902						
17	.205	1.138	99.040						
18	.173	.960	100.000						
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.									

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

تحليل تشبعات العوامل قبل التدوير:

يوضح الجدول التالي مصفوفة العوامل غير المدارة، والتي أرجعها التحليل العاملي إلى خمسة عوامل بالنسبة للمحور الأول الثاني، ومن خلال دراسة أحمال كل منها، نجد أن العامل الأول قد تضمن خمسة متغيرات ذات أحمال مرتفعة، حيث تفسير الأحمال هنا غير ذي معنى حيث يجب التفسير بعد التدوير.

جدول رقم (05): مصفوفة تشبعات العوامل قبل التدوير

Matrice des composantes ^a										
	المحور الأول					المحور الثاني				
	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5
Q1	.662	-.359	.351	.076	-.020	.631	.229	.030	.002	-.527
Q2	.769	-.313	.256	.055	-.041	.712	-.034	.065	-.059	-.408
Q3	.543	.051	.587	-.296	-.017	.666	-.331	-.104	-.021	-.049
Q4	.660	-.313	.344	-.233	.024	.772	-.018	-.050	-.117	-.189
Q5	.680	-.139	-.005	.042	-.251	.745	-.212	-.111	-.245	-.029
Q6	.331	.030	.297	.587	-.309	.726	-.150	.092	-.231	.132
Q7	.541	.147	-.416	.295	-.110	.654	.102	-.022	.091	-.086
Q8	.716	.139	-.267	-.065	-.055	.384	-.064	.460	-.495	.238
Q9	.593	.384	.137	-.048	-.308	.733	.043	.201	-.155	.115
Q10	.490	.495	-.052	-.426	.000	.593	-.090	-.255	.125	.426
Q11	.541	.164	-.284	-.391	.013	.597	-.275	-.106	.064	.469

Q12	.584	-.512	-.248	-.079	.127	.304	.599	.055	.218	.250
Q13	.539	-.534	-.221	.128	.153	.085	.806	-.190	-.319	.073
Q14	.761	.183	-.183	.074	.052	.132	.832	-.134	-.169	.122
Q15	.550	-.264	-.382	.016	-.198	.138	.171	.600	.481	.082
Q16	.333	.018	.100	.105	.814	.264	.051	-.740	.222	-.059
Q17	.674	.219	-.085	.206	.182	.538	.252	.288	.306	-.129
Q18	.258	.502	.122	.483	.184	.646	-.014	-.114	.497	.080
Q19	.663	.472	.076	-.077	.086					

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 5 composantes extraites.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

تحليل تشبعات العوامل بعد التدوير:

يوضح الجدول رقم (05) مصفوفة المعاملات بعد أن تم تدويرها والتي تتضمن

تشبعات العوامل المستخلصة، حيث نلاحظ مايلي:

- بالنسبة للمحور الأول (إدارة مخاطر الاكتتاب) أقوى المتغيرات ارتباطا بالعامل الأول هو (تأكد الشركة من قدرتها على تحمل المخاطر المراد الاكتتاب فيها) ما يؤكد على أهمية هذه الخطوة قبل مباشرة عملية الاكتتاب ودرجة تشبعه تساوي 0.803، بالإضافة إلى الفقرات (8، 9، 11، 14، 17، 19) والتي تمثل في مجملها المراجعة المستمرة للسياسة الاكتتابية وتقييم الأداء، وتندرج الفقرات (5، 7، 12، 13، 15) ضمن العامل الثاني الذي يخص الميزة التنافسية وكفاءة ونزاهة العنصر البشري، وتمثل الفقرة (لدى الشركة موقع إلكتروني يقدم شرح مفصل عن منتجاتها) أقوى المتغيرات ارتباطا بالعامل الثاني ما يدل على اعتماد شركات التأمين الجزائرية على وسائل الاعلام والاتصال المتطورة لتطوير نشاطها، ودرجة تشبعها 0.742، في حين يمثل العامل الثالث رسم سياسات التسعير وتطوير المنتجات التي تملحها الفقرات (1، 2، 3، 4) وكان تحديد الشركة للحد الأقصى للأخطار التي تنوي قبولها أقوى متغير حيث بلغت درجة إشباعه 0.765، أما بالنسبة للفقرتين (6، 18) فتمثلان العامل الرابع بيئة الرقابة الفعالة. بينما تشكل الفقرة رقم 16 (تحصل الشركة على موافقة مسبقة من قبل

هيئات الإشراف والرقابة على معدلات الأقساط التي ستعمل بها) المتغير الوحيد الذي يشكل العامل الخامس ما يدل على دور هيئات الإشراف والرقابة في درجة تشبعه تساوي 0.868.

- بالنسبة للمحور الثاني (إدارة مخاطر الاستثمار) أقوى المتغيرات ارتباطا بالعامل الأول هو تأكيد تبني الشركات لخطط استثمارية ودرجة تشبعه تساوي 0.817، بالإضافة إلى الفقرات (2، 3، 4، 5، 7، 9) والتي تمثل في مجملها تقييم وتطوير السياسة الاستثمارية، في حين يمثل العامل الثاني الاستثمار في الأوراق المالية التي تملها الفقرات (6، 10، 11، 18) حيث تعتمد شركات التأمين الجزائرية على الخبرة في عمليات تداول الأوراق المالية وهو يعتبر أقوى متغير حيث بلغت درجة إشباعه 0.791، وتندرج الفقرات (12، 13، 14) ضمن العامل الثالث الذي يخص الملاءمة، واعتبار أن الشركة تستثمر أقساط التأمين القصيرة الأجل في الأصول المتداولة (قصيرة الأجل) يمثل أقوى المتغيرات ارتباطا بهذا العامل، وبلغت درجة تشبعه 0.878، أما بالنسبة للفقرتين (15، 17) فتمثلان العامل الرابع الضمان والاستقرار وبلغت درجة تشبع أقوى متغير قيمة 0.844 والذي يدل بأنه يتم استثمار أقساط شركات التأمين في الجزائر. بينما تشكل الفقرة رقم 08 المتغير الأقوى ارتباطا بالعامل الخامس بدرجة تشبع تساوي 0.751، ثم تليه الفقرة رقم (16) باتجاه عكسي والذي بلغت درجة تشبعه (0.656).

جدول رقم (06): مصفوفة تشبعات العوامل بعد التدوير

Matrice des composantes après rotation ^a										
	Composante									
	المحور الأول					المحور الثاني				
	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5
Q1	.037	.374	.711	.199	.099	.817	-.056	.173	.146	-.083
Q2	.158	.462	.685	.213	.089	.810	.124	-.029	.082	.046
Q3	.353	-.122	.764	.036	.065	.540	.475	-.214	-.055	.024
Q4	.196	.298	.753	-.059	.096	.726	.334	.071	-.003	.067

Q5	.293	.479	.401	.229	-.137	.619	.480	-.040	-.173	.167
Q6	-.080	.104	.276	.725	-.137	.505	.510	.008	-.009	.335
Q7	.374	.521	-.145	.391	.008	.544	.322	.138	.181	-.042
Q8	.588	.473	.132	.149	.042	.218	.223	.061	.009	.751
Q9	.607	.043	.303	.347	-.180	.515	.432	.148	.162	.341
Q10	.803	-.040	.129	-.068	.040	.167	.760	.092	.036	-.075
Q11	.642	.314	.088	-.186	.032	.152	.791	-.083	.045	.097
Q12	.067	.737	.298	-.156	.159	.055	.215	.586	.411	-.059
Q13	-.067	.742	.256	.000	.209	.068	-.091	.878	-.122	.029
Q14	.562	.442	.164	.289	.183	.055	-.032	.875	.038	-.013
Q15	.219	.692	.097	.042	-.141	.001	-.033	-.037	.844	.184
Q16	.093	.097	.152	.034	.868	.201	.336	.152	-.259	-.655
Q17	.453	.331	.143	.381	.323	.460	.125	.152	.544	-.001
Q18	.246	-.134	-.074	.638	.331	.378	.538	-.009	.391	-.314
Q19	.709	.047	.239	.275	.211					

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

a. La rotation a convergé en 10 itérations.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

النتائج والتوصيات:

يمكن بلورة أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة كما يلي:

نتائج الدراسة :

توصل الباحثين من خلال الدراسة الميدانية إلى النتائج التالية:

- جميع المتغيرات المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي

- ملاءمة البيانات للتحليل العاملي ذلك لأن قيمة المؤشر KMO أكبر من 0.5.

- وجود خمسة (5) عوامل أساسية وهي العوامل التي تتجاوز قيمتها الذاتية قيمة الواحد (1) ، بحيث تبلغ نسبة التباين الذي تفسره هذه العوامل للمحور الأول 64.936 %، وما نسبته 65.207 % بالنسبة للمحور الثاني.

- تراوحت قيم الاشتراكات بين 0.554 و 0.729 بالنسبة للمحور الأول وهي تمثل نسبة تباين المتغير التي يمكن تفسيرها بالعوامل المستخرجة، كما تراوحت قيم الاشتراكات بالنسبة للمحور الثاني بين 0.454 و 0.800.

توصيات الدراسة :

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها نحاول طرح جملة من الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ترشيد عمليات الاكتتاب، والانتقاء الجيد للأخطار المكتتب فيها وإعادة النظر في السياسات المتبعة حاليا.

- ضرورة تحضير سلطات الرقابة والإشراف المكلفة بمتابعة الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر لمسايرة ودراسة مستجدات الصناعة التأمينية على المستوى الدولي.

- ضرورة تظافر جميع الجهود المختصة ودعم تكوين الخبراء الاكثوار بين المختصين في وضع النماذج الاحترافية وتقييم الملاءة المالية لشركات التأمين ينظم عملها ويضمن سلامة العملية التأمينية.

- تنظيم ندوات ومؤتمرات علمية دورية لمعالجة مستجدات التنظيم الاحترافي وإدارة المخاطر في الصناعة التأمينية بإشراك الباحثين الأكاديميين و المهنيين المتخصصين.

- البحث في كيفية النهوض بالسوق المالي في الجزائر لأنه ركيزة أي تطوير وتفعيل لتطبيق القواعد الاحترافية الخاصة بإدارة مخاطر شركات التأمين التكافلي.

- ضرورة اعتماد استراتيجية جديدة لإدارة المخاطر في شركات التأمين بما يضمن الحد من المخاطر التي تتعرض لها، وباعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل.